الجمهورية التونسية
وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية
وحدة التصرف حسب الأهداف
لانجاز مشروع تطوير ميزانية الدولة

تقريـــــر نشـــــاط وحـــــدة التصرف حســـب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة

لسنة 2016

مقـــــدمـــــة:

تمثل سنة 2016 الفترة الموافقة لنهاية المرحلة الثانية وبداية المرحلة الثالثة من مراحل تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة حسب ما ينص عليه الفصل الثالث من الأمر عدد 293 لسنة 2014 المؤرخ في 16 جانفي 2014 والمتعلق بإحداث وتنظيم مشمولات وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير ميزانية الدولة بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وفيما يلي تقريرا حول أهم أنشطة وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بعنوان سنة 2016.

I. قيادة أشغال إعداد وثائق القدرة على الأداء للوزارة

1- التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2015 (الملحق عدد1)

في إطار إعداد التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2015 وكتجربة أولى في الوزارة، تولت وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة التنسيق حسب ما تقتضيه المناشير الصادرة عن رئاسة الحكومة في الغرض والمتمثلة في المنشور عدد 42 الصادر عن السيد رئيس الحكومة بتاريخ 23 جوان 2012 والمنشور عدد 12 الصادر بتاريخ 16 أفريل 2015 المتعلقين بإعداد مشروع ميزانية الدولة وإطار القدرة على الأداء للسياسات العمومية بعنوان سنة 2013 و سنة 2016.

وفي هذا السياق تمت موافاة رؤساء البرامج بجداول خاصة بميزانية كل برنامج تم إعدادها من قبل المصالح المختصة بالإدارة العامة للمصالح المشتركة بطلب من الوحدة قصد اعتمادها في إعداد هاته التقارير، كما تم تنظيم دورات تكوينية حول "كيفية إعداد التقرير السنوي للقدرة على الأداء" في مناسبات عديدة بالوزارة وبوزارة المالية.

وعملا بمقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة عدد 9 المؤرخ في 10 ماي 2016 المتعلق بإعداد ميزانية الدولة لسنة 2017 وإعداد إطار القدرة على الأداء لسنة 2017، وعلى إثر التنسيق مع رؤساء البرامج والبرامج الفرعية طيلة السداسية الأولى من السنة الجارية وعقد جلسات عمل لتقديم الملاحظات والتوصيات والمقترحات والتوضيحات اللازمة حول منهجية إعداد التقرير السنوي للقدرة على الأداء بعنوان سنة 2015، تمت إحالة أول

تقرير سنوي للقدرة على الأداء لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقاريـــة على أنظـــار السيد وزيـــر المالية بتاريخ 13 جويلية 2016 وتضمن هذا التقرير المسائل التالية:

- نشاط الوزارة لسنة 2015،
- تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2015،
- الإنجازات الإستراتيجية الخاصة بكل برنامج،
- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية كل برنامج لسنة 2015
- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء لكل برنامج،

كما بين التقرير السنوي للقدرة على الأداء مجهودات مختلف الهياكل بالوزارة المبذولة من أجل تحقيق الأهداف المبرمجة لسنة 2015 في إطار البرامج الأربعة المكونة لمهمة الوزارة، وذلك من خلال التعهد بالأنشطة اللازمة لتحقيق الأهداف المرسومة والمتمثلة أساسا في:

- دراسة جميع المسائل المتعلقة بحفظ أملاك الدولة في مختلف القطاعات بالتعاون مع الهياكل المعنية إلى جانب ضبط أملاك الدولة العامة والخاصة المنقولة وغير المنقولة وإقامة جرد تام لها ومسك سجلات مكاسب الدولة والمنشآت العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية.

- مراقبة ومتابعة التصرف في الممتلكات المنقولة وغير المنقلة الراجعة لدولة وللجماعات العمومية الجهوية والمحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية.

- تخصيص العقارات التابعة لملك الدولة الخاص والتفويت فيها وشراء وإنتزاع العقارات لفائدة الدولة، والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بطلب منها وبالتعاون مع الوزارات المعنية وقبول الوصايا والهبات لفائدة الدولة وفقا للتشريع الجاري به العمل.

- كراء العقارات الدولية لفائدة الغير ومراقبتها إلى جانب المصادقة بالإشتراك مع وزارة الفلاحة على إسناد حق إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة.

- إجراء الإختبارات وتحديد القيم الشرائية والكرائية قبل كل عملية شراء أو بيع أو معاوضة أو تسويغ عقارات لفائدة الدولة وبطلب منها لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والجماعات العمومية الجهوية والمحلية والمنشآت العمومية.

- السهر على حماية أملاك الدولة العامة والخاصة من كل إعتداء ومن كل إهمال بالتعاون مع الهياكل المعنية.

- تحديد ملك الدولة العام والخاص بالتعاون مع الوزارات المعنية ومتابعة عمليات التسجيل العقاري والإنتزاع لفائدة الملك العام والخاص للدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

- متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة في القضايا التي تتعلق بملك الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

هذا كما تضمن التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2015 كما هو مبين بالجداول التالية البرامج والأهداف والنسب المسجلة على مستوى مؤشرات قيس الأداء وتعرض لبعض التغييرات التي تم أخذها بعين الإعتبار من إستغناء أو دمج لبعض الأهداف أو المؤشرات لتحسين النسخة الموالية للمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2017.

وقد أختتمت جميع الإجتماعات المتعلقة بإعداد التقرير السنوي للقدرة على الأداء للوزارة بإجتماع يوم 09 ماي 2016 الذي تمت فيه المصادقة على التقارير المنجزة من قبل السادة رؤساء البرامج.

وتعكس الجداول التالية مدى تحقيق الأهداف المبرمجة سنة 2015 :

برنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية		
البرنامج الفرعي	**إقتناء وتحديد أملاك الدولة**	**النسبة المنجزة سنة 2015 (%)**
الهدف 1	**تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية**	
المؤشرات	نسبة المساحة المسوّاة رضائيّا	98
	نسبة المساحة المسواة في إطار أعمال لجان الإستقصاء والمصالحة	200
الهدف 2	**المحافظة على ملك الدولة الخاص**	
المؤشرات	نسبة العقارت المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر	95
	نسبة العقارت المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص	102
البرنامج الفرعي	**التصرف في ملك الدولة الخاص**	**النسبة المنجزة سنة 2015 (%)**
الهدف	**توظيف العقارات الدولية**	
	نسبة العقارات المخصصة من الملفات الواردة	92,44 تم دمج الثلاث مؤشرات التي تم اعتمادها سنة 2014 في مؤشر واحد "نسبة العقارات الموظفة"
	* نسبة العقارات المبرم في شأنها عقود تسويغ من العقارات المطلوبة للكراء	
	تحديد وتقسيم العقارات الدولية القابلة للاستغلال كمقاطع المحددة والمقسمة	
	متابعة الإستخلاصات	تم الإستغناء عن هذا المؤشر لصعوبة احتسابه
البرنامج الفرعي	**تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب**	**النسبة المنجزة سنة 2015 (%)**
الهدف	**تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب**	
المؤشر	نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت	48

برنامج التصرف في العقارات الفلاحية		
البرنامج الفرعي	**إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية**	**النسبة المنجزة سنة 2015 (%)**
الهدف 1	**تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية**	
المؤشرات	الآجال بعد ورود الملفات	100
	نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة	113,98
	نسبة الملفات المدروسة مقارنة بالملفات الواردة	تم الاستغناء عن هذا المؤشر
البرنامج الفرعي	**إسناد الأراضي الفلاحية**	
الهدف 2	**إدماج الأراضي الفلاحية في الدورة الإقتصادية**	
المؤشرات	نسبة المساحة المصفاة مقارنة بالمساحة المدروسة	55,4
	نسبة الاستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع	70,28
البرنامج الفرعي	**دعم التصرف في العقارات الفلاحية**	
الهدف 3	**تطوير الأنشطة المتعلقة باستخلاص محاصيل املاك الدولة**	تم دمج الهدفين 3 و4 ليصبح:تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية
المؤشرات	عدد الملفات المنجزة	137,59
	نسبة ملفات التمديد المدروسة مقارنة بالملفات الواردة	تم دمجه مع المؤشر الأول
الهدف 4	**تطوير انتاجية الأنشطة المتعلقة بالدراسات**	
المؤشرات	نسبة الإستجابة لطلبات الرفع الطوبغرافي والأبحاث العقارية	92,13

برنامج ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها		
البرنامج الفرعي	**ضبط الأملاك العمومية**	**النسبة المنجزة سنة 2015 (%)**
الهدف	**تحقيق النجاعة في استغلال سجلات ملك الدولة**	
المؤشرات	نسبة تطهير سجلات املاك الدولة	62
	نسبة تطهير بنوك المعلومات	100
البرنامج الفرعي	**الإختبارات**	**النسبة المنجزة سنة 2015 (%)**
الهدف	**تطوير جودة الإختبارات**	
المؤشرات	نسبة انجاز الإختبارات	263
البرنامج الفرعي	**مراقبة التصرف في أملاك الدولة**	**النسبة المنجزة سنة 2015 (%)**
الهدف	**تغطية اقصى ما يمكن من الهياكل بمهمات التفقد وتحسين نوعية تقارير التدقيق**	
المؤشرات	نسبة انجاز المهمات الرقابية المبرمجة سنويا	127
	نسبة الاستجابة لطلبات التدخل الرقابي غير المبرمجة	93
	عدد السيارات الإدارية الخاضعة للمراقبة سنويا	121
البرنامج الفرعي	**تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء**	**النسبة المنجزة سنة 2015 (%)**
الهدف 1	**تأمين وظيفة الدفاع عن الدولة طالبة او مطلوبة**	
المؤشر	عدد الملفات المتعهد بها المكلف العام بنزاعات الدولة طالبا او مطلوبا	97,3

برنامج القيادة والمساندة		
البرنامج الفرعي	**الإشراف والمساندة**	**النسبة المنجزة سنة 2015 (%)**
الهدف 1	**تحسين التصرف في الموارد البشرية**	
المؤشرات	نسبة تأطير الأعوان الإداريين والفنيين والعملة	110
	عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية	9.5
الهدف2	**تحسين التصرف في وسائل النقل و ترشيد الوقود**	
المؤشر	معدل إستهلاك الوقود لسيارات المصلحة	85
البرنامج الفرعي	**إعلامية الإدارة**	**النسبة المنجزة سنة 2015(%)**
الهدف	**تطوير الشبكة المعلوماتية و تعميمها و تحسين التجهيزات ذات العلاقة**	
المؤشرات	نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية	100
	تجديد أسطول الحواسيب	100

2- إعداد الملف التأليفي للقدرة على الأداء لسنة 2017 (الملحق عدد2)

تبعا لصدور منشور السيد رئيس الحكومة عدد 09 بتاريخ 10 ماي 2016 حول إعداد ميزانية الدولة وإطار القدرة على الأداء للسياسات العمومية لسنة 2017، تم التنسيق مع رؤساء البرامج قصد إعداد الملف التأليفي للقدرة على الأداء لسنة 2017 وفقا للهيكلة والمنهجية المنصوص عليها بملاحق المنشور المذكور. ويمثل الملف التأليفي للقدرة على الأداء للبرنامج ملخص ما يتضمنه المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2017 و يتم إعتماده في مناقشات مشروع ميزانية البرنامج للسنة المقبلة.

لذا، تولت الوحدة بالتنسيق مع مختلف رؤساء البرامج إعداد الملف التأليفي للقدرة على الأداء لسنة 2017 وتمت موافاة السيد وزير المالية بهذا الملف تبعا لمقتضيات المنشور المذكور.

وإعتمد إعداد الملف التأليفي للقدرة على الأداء لسنة 2017 على نتائج التقرير السنوي للقدرة على الأداء للوزارة وخاصة المقترحات حول التوجهات الجديدة التي من شأنها التقليص في الفوارق بين الأهداف والإنجازات.

3- تعديل المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2016 والمصادقة على الصيغة النهائية للمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2017 (الملحق عدد3)

أ- تعديل المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2016

تولت وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بداية من شهر جانفي 2016 الشروع في التعهد بأشغال إعداد المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2017 للوزارة، وذلك بالإعتماد على المسائل الأساسية التالية:

- ملاحظات وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة المالية والمتعلقة بسبل تطوير إطار القدرة على الأداء الخاص بكل برنامج من برامج الوزارة.

- تحيين أطـــر النفقات متوسطة المدى لمختلف البرامج وتقديـرات المؤشرات لسنوات 2016-2018.

- تحيين وإعادة ترتيب الأولويات الإستراتيجية لكل برنامج حسب التوجهات الجديدة المحددة بالوزارة.

وفي هذا الإطار تولت وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة عقد سلسلة من الإجتماعات مع مختلف المتدخلين في البرامج والبرامج الفرعية تمت فيها مراجعة مكونات إطار القدرة على الأداء لكل برنامج والوقوف على التعديلات المناسبة على مستوى بعض البرامج الفرعية والمتمثلة في التالي:

*** بالنسبة للبرنامج الفرعي "تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء"**

في إطار تعديل وتطوير مكونات البرنامج الفرعي"تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء"، وحيث أن رئيس البرنامج الفرعي المذكور السيد المكلف العام بنزاعات الدولة أعرب عن رغبته في إعادة النظر في أهداف ومؤشرات برنامجه الفرعي، تم عقد جلستي عمل مع ممثلي الإدارة العامة لنزاعات الدولة تحت إشراف السيدة حياة عبد اللاوي رئيسة الوحدة، وذلك بتاريخ 12 فيفري 2016 و22 فيفري 2016 توجت بضبط صيغة معدلة لأهداف ومؤشرات البرنامج الفرعي المذكور والمتمثلة في التالي:

البرنامج الفرعي: تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء

مكونات البرنامج الفرعي المعتمدة بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2015	مكونات البرنامج الفرعي المتفق عليها بجلسات العمل المشتركة في بداية سنة 2016	مكونات البرنامج الفرعي الواردة علينا من الادارة العامة لنزاعات الدولة في صيغته النهائية حسب مراسلة رئيسة البرنامج الفرعي بتاريخ 19 سبتمبر 2016
الهدف1: تأمين وظيفة الدفاع بأكثر نجاعة **المؤشر1-1: نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة طالبة مطلوبة** **الهدف2: تأمين تنفيذ الاحكام الصادرة لفائدة الدولة** **المؤشر2-1: نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة**	**الهدف 1: تأمين وظيفة تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية بأكثر نجاعة** **المؤشر 1:** نسبة الأحكام التي تم تأكيد الاعتراض فيها أو نفيه **المؤشر 2:** نسبة متابعة القضايا المرفوعة ضد الدولة **المؤشر 3:** نسبة القضايا المرفوعة لفائدة الدولة **الهدف 2: الترفيع في نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة** **المؤشر 1:** تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة **المؤشر 2:** نسبة الأحكام المالية المحالة على الخزينة العامة للتنفيذ **الهدف 3: تأمين الإحاطة القانونية لفائدة هياكل الدولة** **المؤشر 1:** نسبة ملفات الصلح **المؤشر2:** نسبة الملفات موضوع الإستشارات	**الهدف 1: تأمين وظيفة تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية بأكثر نجاعة** **المؤشر 1:** عدد الأحكام التي تم تأكيد الاعتراض فيها أو نفيه **المؤشر 2:** عدد القضايا المتعهد بها المكلف العام بنزاعات الدولة طالبا أو مطلوبا **الهدف 2: الترفيع في نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة** **المؤشر 1:** عدد الأحكام الصادرة لفائدة الدولة **المؤشر 2:** عدد السندات المالية المحالة على الخزينة العامة للتنفيذ **الهدف 3: تأمين الإحاطة القانونية لفائدة هياكل الدولة** **المؤشر 1:** عدد ملفات الصلح **المؤشر2:** عدد الملفات موضوع الإستشارات

* بالنسبة للبرنامج الفرعي "مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام"

في السابع عشر من شهر فيفري 2016، إنعقدت بمقر وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة جلسة عمل مع ممثلي البرنامج الفرعي "مراقبة التصرف في أملاك الدولة" (حسب التسمية القديمة) وذلك تحت إشراف السيدة رئيسة الوحدة السيدة حياة عبد اللاوي، وبحضور السيد رئيس هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية تم فيه النظر في سبل تطوير مكونات البرنامج الفرعي المذكور.

وتم التوصل إلى تعديل إسم البرنامج الفرعي ليصبح "مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام"، بعد ما كان "مراقبة التصرف في أملاك الدولة" كما تم تغيير إسم الهدف ليصبح "المساهمة في تحسين التصرف في المال العام" عوضا عن "تطور آليات التدقيق والرقابة على التصرف العمومي" وتعديل المؤشرين الأول والثالث ليصبح المؤشر الأول: "نسبة انجاز مهمات رقابة وتقييم التصرف المبرمجة سنويا" عوضا عن "نسبة إنجاز المهمات المبرمجة سنويا" وليصبح المؤشر الثالث "نسبة السيارات الإدارية المراقبة الخاضعة للمراقبة السنوية" عوضا عن "عدد السيارات الإدارية الخاضعة للمراقبة سنويا".

وفي إطار مناقشة الصيغة النهائية للمشروع السنوي للقدرة على الأداء للوزارة لسنة 2017، إنعقدت جلسات عمل مع رؤساء البرامج ورؤساء البرامج الفرعية والمسؤولين على المؤشرات حسب الروزنامة التالية:

موضوع الإجتماع/ جلسة العمل	التاريخ
مناقشة المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2017 مع جميع رؤساء البرامج البرامج الفرعية تحت اشراف السيد رئيس الديوان	الإربعاء 17 أوت 2016
مناقشة المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2017 لكل برنامج على حدة على مستوى وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف	–
برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية	الإثنين 22 أوت 2016
برنامـج التصرف في العقارات الفلاحية	الثلاثاء 23 أوت 2016
برنامج حماية أملاك الدولة و المحافظة على حقوقها	الإربعاء 24 أوت 2016
برنامـج القيـــادة و المسانـــدة	الخميس 25 أوت 2016
مسك السجل العقاري (الإطار: مشروع عقد أهداف بين الوزارة وإدارة الملكية العقارية)	الإثنين 29 أوت 2016

وتعلقت جلسات العمل بمعالجة المسائل التالية:

✓ التنسيق بين جميع البرامج الفرعية للبرنامج الواحد لضبط إستراتيجية برنامج واضحة تتماشى مع توجهات الوزارة مع تفادي الوقوع في الخلط بين التوجهات الإستراتيجية للبرنامج وبين الأنشطة العادية الخاصة به

✓ الأخذ بعين الإعتبار للتوجهات الإستراتيجية المضمنة بمشروع المخطط التنموي للوزارة للفترة 2016-2020 .

✓ الأخذ بعين الإعتبار لدور الإدارات الجهوية في أهداف وأنشطة البرامج بالوزارة.

✓ تعديل نسخة المشروع السنوي للقدرة على الأداء المقترحة خلال الجلسة حسب ما تقتضيه الهيكلة الملحقة بالمنشور عدد 09 المؤرخ في 09 ماي 2016.

✓ إدراج المعطيات المتعلقة بالميزانية على مستوى البرامج والبرامج الفرعية بالتنسيق مع مصالح الإدارة العامة للمصالح المشتركة.

✓ إعتماد معطيات دقيقة وواضحة للأنشطة الخاصة بسنة 2017 .

✓ تعمير بطاقات المؤشر الملحقة بوثيقة المشروع السنوي للقدرة على الأداء للبرنامج بالدقة المطلوبة.

وإنتهت عملية مراجعة الصيغة النهائية للمشاريع السنوية للقدرة على الأداء للبرامج لسنة 2017 بالمصادقة عليه يوم 03 أكتوبر 2016 خلال جلسة عمل ترأسها السيد رئيس الديوان

نيابة عن السيد كاتب الدولة لأملاك الدولة والشؤون العقارية وبحضور رئيسة الوحدة ورؤساء البرامج .

ب- إعداد إطار النفقات متوسط المدى 2017-2019

يعتبر اطار النفقات المتوسط المدى من المكونات الأساسية للمشروع السنوي للقدرة على الأداء حيث يعطي بسطة عن ميزانية الوزارة وبرامجها للثلاث سنوات السابقة, السنة الجارية والنفقات المبرمجة للسنوات الثلاث القادمة. وبالنظر للظروف الإقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد ارتأت الوزارة بالنسبة لسنتي 2018 و 2019 ما يلي:

- اعتماد نسبة تطور بمعدل 7% بخصوص نفقات التصرف سنة 2018 (بمعدل 9% بعنوان نفقات التأجير و 5% بعنوان نفقات التسيير) و 8 % لسنة 2019 بمعدل10% بعنوان نفقات التأجير و 6% بعنوان نفقات التسيير).
- إعتماد نسبة 5% بعنوان نفقات التنمية بعنوان سنتي 2018 و 2019 مع إعطاء الأولوية للمشاريع المتواصلة والاعتناء بالمشاريع الجديدة ذات الأولوية التي تكون ملفاتها والدراسات الخاصة بها جاهزة.

ج- المصادقة على الصيغة النهائية للمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2017

بعد أشغال التعديل والتنسيق مع جميع رؤساء البرامج عبر سلسلة الجلسات المذكورة أنفا تمت مراجعة الصيغة النهائية للمشاريع السنوية للقدرة على الأداء للبرامج لسنة 2017 بالمصادقة عليها يوم 03 أكتوبر 2016 خلال جلسة عمل ترأسها السيد رئيس الديوان نيابة عن السيد كاتب الدولة لأملاك الدولة والشؤون العقارية وبحضور رئيسة الوحدة ورؤساء البرامج.

II. التكـــويـــن (الملحق عدد4)

1. تنفيذ مخطط التكوين لسنة 2016:

شرعت الوحدة منذ بداية سنة 2016 في تنفيذ مخطط التكوين لسنة 2016 المبرمج لإطارات وأعوان الوزارة والإدارات الجهوية بالوزارة وإدارة الملكية العقارية، وتمثلت أنشطة التكوين المنجزة في مايلي:

الملتقيات التكوينية المنجزة لفائدة إطارات وأعوان الوزارة خلال سنة 2016

التاريخ/المكان	محور التكوين	الفئة المستهدفة بالتكوين	المكوّن
10 فيفري 2016 قاعة الاجتماعات بالوزارة	إعداد التقرير السنوي للقدرة على الأداء	حوالي 40 إطارا عن الإدارات المركزية لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	السيدة ايمان الهذلي حرم البشاري مستشار المصالح العمومية ومديرة بوزارة المالية
25 فيفري 2016 قاعة الاجتماعات بالوزارة	المبادئ الأساسية والنظام القانوني للتصرف في الميزانية حسب الاهداف	حوالي 40 إطارا عن الإدارات المركزية لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	سيد بدري الدجبي مستشار المصالح عمومية وكاهية مدير بوزارة المالية
31 مارس 2016 قاعة الاجتماعات بالوزارة	الإطار المنطقي والتخطيط الاستراتجي	رؤساء الهياكل بالإدارات المركزية	السيد الحبيب الحويج مدير عام بوزارة المالية
26 أفريل 2016 قاعة التكوين بالإدارة الجهوية للملكية العقارية بتونس	المبادئ الأساسية والنظام القانوني للتصرف في الميزانية حسب الأهداف	حوالي 40 إطارا عن الإدارات الجهوية	سيد بدري الدجبي مستشار المصالح عمومية وكاهية مدير بوزارة المالية
28 أفريل 2016 قاعة التكوين بالإدارة الجهوية للملكية العقارية بتونس	إطار القدرة على الأداء التقسيم البرامجي وبطاقات المؤشرات	حوالي 40 إطارا عن الإدارات المركزية لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	السيدة ايمان الهذلي حرم البشاري مستشار المصالح العمومية و مديرة بوزارة المالية
27 جوان 2016 قاعة الاجتماعات بالوزارة	البرمجة السنوية للنفقات	25 إطارا من الإدارات المركزية	السيد صالح الجويني مراقب المصاريف العمومية بالهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية
28 جوان 2016 قاعة الاجتماعات بالوزارة	الرقابة المعدّلة للنفقات	25 إطارا من الإدارات المركزية	السيد بلقاسم السماعلي، مراقب المصاريف العمومية بالهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية
20 سبتمبر 2016 قاعة التكوين بالإدارة الجهوية للملكية العقارية بتونس	المبادئ الاساسية للميزانية	25 إطارا عن الإدارات المركزية والإدارات الجهوية بتونس الكبرى	السيدة ريم الطرفاوي، إطار بوحدة التصرف حسب الأهداف لتركيز منظومة التصرف في ميزانية الدول بوزارة المالية
21 سبتمبر 2016 قاعة التكوين بالإدارة الجهوية للملكية العقارية بتونس	اعداد الميزانية	25 إطارا عن الادارات المركزية والإدارات الجهوية بتونس الكبرى	حمد التومي مكون في التصرف في الميزانية حسب الاهداف و إطارا مكلف بإعداد ومتابعة نفقات التنمية بالإدارة العامة للمصالح المشتركة بوزارة الفلاحة
25 أكتوبر 2016 قاعة التكوين بالإدارة الجهوية للملكية العقارية بتونس	المبادئ الأساسية والنظام القانوني للتصرف في الميزانية حسب الأهداف	حوالي 40 إطارا عن الإدارات المركزية لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ممن لم يسبق لهم تلقي أي تكوين سابق في المجال	السيد رضا زعيم مدير بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي
26 أكتوبر 2016 قاعة التكوين بالإدارة الجهوية للملكية العقارية بتونس	إطار القدرة على الأداء التقسيم البرامجي وبطاقات المؤشرات	حوالي 40 إطارا عن الإدارات المركزية لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ممن لم يسبق لهم تلقي أي تكوين سابق في المجال	سيد بدري الدجبي مستشار المصالح عمومية وكاهية مدير بوزارة المالية
01 نوفمبر 2016 قاعة التكوين بالإدارة الجهوية للملكية العقارية بتونس	البرمجة السنوية للنفقات (ورشة عمل)	26 إطارا من الإدارات المركزية المعنية بإعداد وتنفيذ الميزانية	السيد صالح الجويني الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية
03 نوفمبر 2016 قاعة التكوين بالإدارة الجهوية للملكية العقارية بتونس	الرقابة المعدلة للنفقات (ورشة عمل)	26 إطارا عن الإدارات المركزية المعنية بإعداد وتنفيذ الميزانية	السيد مبروك عون الله الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية
04 نوفمبر 2016 قاعة التكوين بالإدارة الجهوية للملكية العقارية بتونس	الرقابة الداخلية على الميزانية	23 إطارا عن الإدارات المركزية المعنية بإعداد وتنفيذ الميزانية	السيدة إيمان البشاري مديرة بوزارة الفلاحة

الملتقيات التكوينية المنجزة لفائدة إطارات وأعوان إدارة الملكية العقارية

خلال سنة 2016

التاريخ/المكان	محور التكوين	الفئة المستهدفة بالتكوين	المكوّن
08 مارس 2016 قاعة التكوين بالإدارة الجهوية للملكية العقارية بتونس	المبادئ الأساسية للتصرف في الميزانية حسب الاهداف	رؤساء الهياكل المركزية والمديرون الجهويون بإدارة الملكية العقارية	السيد بدري الدجبي مستشار المصالح العمومية و كاهية مدير بوزارة المالية
10 مارس 2016 قاعة التكوين بالإدارة الجهوية للملكية العقارية بتونس	إطار القدرة على الأداء التقسيم البرامجي و بطاقات المؤشرات	فريق العمل المكلف بإعداد الأهداف بإدارة الملكية العقارية	السيد منصور بن رباح مستشار المصالح العمومية بوزارة المالية
18 أكتوبر 2016 قاعة التكوين بالإدارة الجهوية للملكية العقارية بتونس	منهجية ضبط الأهداف والمؤشرات (ورشة عمل)	رؤساء الهياكل بإدارة الملكية العقارية	السيدة ريم الطرفاوي، إطار بوحدة التصرف حسب الأهداف لتركيز منظومة التصرف في ميزانية الدولة بوزارة المالية
19 أكتوبر 2016 قاعة التكوين بالإدارة الجهوية للملكية العقارية بتونس	إعداد بطاقات المؤشرات (ورشة عمل)	أعضاء فريق العمل المكلف بإعداد الأهداف	السيد بدري الدجبي مستشار المصالح العمومية وكاهية مدير بوزارة المالية

2. إعداد مخطط التكوين لسنة 2017

تبعا لتعليمات اللجنة الوزارية لتنسيق وقيادة مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف المنعقدة خلال شهر جوان من سنة 2013، يتعيّن سنويّا إعداد مخطط للتكوين في مجال التصرف في الميزانية حسب الأهداف يشمل كلّ الوزارات المعنيّة بتجربة تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف ويعرض على أنظارها للمصادقة. وتبعا لطلب الوحدة المركزية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة المالية المتعلق بإعداد المخطط السنوي للتكوين للوزارة الخاص بسنة 2017 تولّت الوحدة، بالإعتماد على مدى التقدم في تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف وحسب حاجيات المرحلة الثانية والثالثة من مراحل تركيز المنظومة خلال سنة 2017 إعداد برنامج تكوين حول مواضيع متعددة في مجال التصرف في الميزانية حسب الأهداف (إعداد وثائق القدرة على الأداء، الرقابة المعدلة، الرقابة الداخلية، البرمجة السنوية للنفقات، إعداد وتنفيذ الميزانية....) لفائدة إطارات وأعوان الإدارات المركزية والجهوية بالوزارة وإدارة الملكية العقارية تمت احالته للوحدة المركزية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة المالية واحالة نسخة منه للإدارة العامة للمصالح المشتركة لآعتماده عند إعداد مخطط التكوين الخاص بالوزارة.

مخطط التكوين لسنة 2017 الخاص بوحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

برنامج التكوين الخاص بالإدارات المركزية

الفترة	المحور	الاطارات المعنية بالتكوين	الدورات التكوينية (بحساب يومين لكل دورة على أقل تقدير)
فيفري	البرمجة السنوية للنفقات	ممثلين عن البرامج والبرامج الفرعية والإدارات الجهوية	دورة تكوينية
	الرقابة المعدلة للنفقات		دورة تكوينية
مارس	اعداد اطار النفقات متوسط المدى		دورة تكوينية
	اعداد الميزانية حسب المنظور البرامجي		دورة تكوينية
أفريل	التدقيق والرقابة الداخلية		دورة تكوينية
	وثائق القدرة على الأداء: - التقرير لسنوي للقدرة على الاداء - الملف التاليفي - المشروع السنوي للقدرة على الاداء		دورة تكوينية
ماي	التقسيم البرامجي		دورة تكوينية
	- إعداد بطاقات المؤشرات		دورة تكوينية
	- تنفيذ الميزانية		دورة تكوينية
جويلية	تحيين البرمجة السنوية للنفقات		دورة تكوينية
	أنواع الرقابة على الميزانية		دورة تكوينية
	حوار التصرف: التحديات والرهانات		دورة تكوينية
أوت	الحوكمة و تقييم السياسات العمومية		دورة تكوينية
	التخطيط الاستراتيجي		دورة تكوينية
سبتمبر	الحوكمة وإدارة التغيير		دورة تكوينية
اكتوبر	الحوكمة والتصرف في المخاطر		دورة تكوينية
	النظام المعلوماتي الخاص بمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف		دورة تكوينية
نوفمبر	التعريف بمشروع القانون الأساسي الجديد للميزانية		دورة تكوينية
ديسمبر	حسابية ذات القيد المزدوج		دورة تكوينية

برنامج التكوين الخاص بالإدارات الجهوية

الفترة	المحور	الاطارات المعنية بالتكوين	الدورات التكوينية
مارس	المبادئ الأساسية والإطار القانوني لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف	حوالي 48 إطارا على الأقل بمعدل إطارين عن كل إدارة جهوية للدورة الواحدة	دورة واحدة
	وثائق القدرة على الاداء		
أفريل	التقسيم البرامجي		دورة واحدة
	إختيار وإعداد مؤشرات القدرة على الاداء		
ماي	إطار القدرة على الأداء		دورة واحدة
سبتمبر	التخطيط الاستراتيجي		دورة واحدة
أكتوبر	إعداد الميزانية حسب طريقة التصرف حسب الأهداف		دورة واحدة

III- الإجتماع الثاني للجنة متابعة وتقييم المهام الموكولة لوحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف (الملحق عدد5)

تفعيلا لمقتضيات الفصل 6 من الأمـر 293 لسنـة 2014 الـمؤرخ في 16 جانفي 2014 المحدث للوحدة والمنظم لمشمولاتها الذي ينص على احداث لجنة متابعة وتقييم أعمال الوحدة يرأسها وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية أو من ينوبه تتولى النظر في المسائل المتعلقة بمتابعة المهام الموكولة لوحدة التصرف حسب الأهداف المذكورة أعلاه وتقييمها بالاعتماد على المقاييس المحددة بالفصل 4 من الأمر المذكو، إنعقد الإجتماع الثاني للجنة المذكورة بتاريخ 22 نوفمبر 2016 بمقر الوزارة وتحت إشراف السيد رئيس الديوان نيابة عن السيد كاتب الدولة لأملاك الدولة والشؤون العقارية للنظر في مدى تقدم إنجاز مشروع تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2015 إلى غاية نوفمبر 2016 حيث تم في مرحلة أولى، تناول أهم إنجازات الوحدة خلال هذه الفترة والمتمحورة حول المسائل الأساسية المضبوطة بالأمر المنظم لعمل الوحدة وهي:

- ✓ قيادة أشغال اعداد وثائق القدرة على الأداء للوزارة المتمثلة خصوصا في إعداد التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2015، الملف التأليفي للقدرة على الأداء لسنة والمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2017،
- ✓ إعداد وتنفيذ مخطط التكوين لسنة 2016،
- ✓ ملاءمة التصرف في ميزانية الوزارة مع منهجية التصرف حسب الأهداف،
- ✓ تركيز منظومة إعلامية خاصة بمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف،
- ✓ تعميم منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف على الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية وعلى مؤسسة الملكية العقارية،

كما تم خلال الإجتماع، وفي مرحلة ثانية، النظر في برنامج عمل الوحدة للفترة القادمة وأولوياتها، إلى جانب التحديات والصعوبات التي تواجه عملية تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة والتوجهات الإستراتيجية للوحدة في إطار ما ينص عليه الأمر المنظم لمشمولاتها.

وأختتم الإجتماع بجملة من التوصيات حول برنامج العمل للمرحلة القادمة متمثلة في التالي:

* تعيين مخاطب وحيد عن كل برنامج فرعي يتولى تحت إشراف رئيس البرنامج التنسيق مع مصالح وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة لتركيز المنظومة الجديدة للتصرف في الميزانية بالبرنامج الفرعي الذي ينتمي إليه.

* ضرورة التسريع في نسق تركيز الحلول الفنية لملاءمة التصرف في الميزانية مع نظام التصرف حسب الأهداف من خلال إنخراط الوزارة في منظومة الرقابة المعدلة للنفقات ونظام الرقابة الداخلية للميزانية وتوزيع النفقات المشتركة على البرامج العملياتية.

* دعوة ممثلي برنامج القيادة والمساندة إلى تقديم الدعم والمساندة على المستوى اللوجستي والفني لفائدة رؤساء البرامج ورؤساء البرامج الفرعية خاصة عند إعداد مشاريع ميزانياتهم وإعداد البرمجة السنوية للنفقات الخاصة ببرامجهم.

* إحداث لجنة لتركيز الرقابة الداخلية للميزانية

* تعميم الدورات التكوينية على الإدارات الجهوية.

* مواصلة أشغال تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بإدارة الملكية العقارية.

IV- ملاءمة التصرف في ميزانية الوزارة مع منهجية التصرف حسب الأهداف

(الملحق عدد6)

تتجلى تدخلات وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة في مجال الميزانية في مستويات مختلفة تتمثّل في التّالي:

أ- على مستوى إعداد الميزانية:

تبعا لمقتضيات المرحلة الثانية والثالثة من إنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الوزارة والمتعلقة بقيادة أشغال إعداد ميزانية الوزارة للسنة المقبلة وفق منهجية التصرف حسب الأهداف بالتنسيق المباشر مع الإدارات المعنية والمتعلقة أيضا بالتطبيق التدريجي للحلول الفنية لملاءمة التصرف في الميزانية للتصرف حسب الأهداف، سعت وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف في حدود الإمكانيات البشرية والمادية المحدودة المتوفرة لديها، إلى توفير بعض الأطر والآليات الضرورية لكافة رؤساء البرامج والبرامج الفرعية لإكتساب بعض المهارات في مجال المالية العمومية و القدرة على قراءة تقديرات الميزانية ومتابعة تنفيذها حيث قامت بـ :

1.إعداد جداول ملخصة لميزانية كل برنامج بعنوان سنة 2016 موزعة حسب طبيعة النفقة وحسب البرنامج الفرعي وموافاة رئيس كل برنامج بها وذلك قصد تعديل الأنشطة المبرمجة لسنة 2016 وإعادة تحديد الأولويات في حدود الإعتمادات المرصودة مما سيسهل عملية تقدير الإعتمادات بالنسبة للسنة المقبلة سنة 2017 .

2.إحالة جداول حول هيكلة وتبويب ميزانية كل برنامج حسب طبيعة النفقة وحسب البرامج الفرعية قصد تعميرها حسب الحاجيات وإعتمادها في إعداد مشروع ميزانية سنة 2017.

3.تنظيم دورات تكوينية حول تقنيات إعداد الميزانية، تنفيذها وتفعيل حوار التصرف.

4.التنسيق مع رؤساء البرامج قصد تفعيل وتنشيط حوار التصرف عملا بمقتضيات المنشور عدد 42 لسنة 2012 المؤرخ في 23 جوان 2012 المتعلق بإعداد القدرة على الأداء للسياسات العمومية وخاصة الجزء الثالث منه المتعلق بدور ومهام المتدخلين في قيادة البرامج وفق القدرة على الأداء حيث ينص على أنه "ينشط مسؤول البرنامج أثناء مختلف مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية بمعية رؤساء البرامج الفرعية حوار التصرف مع مختلف المتدخلين في البرنامج".

5.التنسيق مع الإدارة العامة للمصالح المشتركة قصد توفير المعطيات اللازمة لرؤساء البرامج حول المسائل المتعلقة بإعداد ميزانية برامجهم.

ب- على مستوى تنفيذ الميزانية:

بغاية مساعدة رؤساء البرامج على التعرّف على ميزانيات البرامج التي يشرفون عليها وتمكينهم من إعادة ترتيب أولويات برامجهم وتعهداتهم لإنجاز أهدافهم وفقا لما توفّر لديهم من ميزانيات، تقوم وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة، بداية كل سنة مالية وبمناسبة صدور قانون المالية، بتوجيه الميزانيات المرصودة لفائدة كل برنامج إلى رئيس البرنامج، وتطلب إجراء التعديلات الضرورية على تقديرات المؤشرات والأهداف المعلن عنها بالمشاريع السنوية للقدرة على الأداء للبرامج الخاصة بالسنة المالية الجارية، وتدعو إلى التنسيق معها ومع المصالح المالية"المختصة بالإدارة العامة للمصالح المشتركة لتلقّي الدّعم والمساندة في صورة الحاجة إلى ذلك.

ج- على مستوى التكوين في مجال إعداد وتنفيذ الميزانية حسب المنظور البرامجي:

يتمثّل التكوين في مجال إعداد وتنفيذ الميزانية وفق المنظور البرامجي من أولويات عمل الوحدة بإعتباره يساعد المتدخّلين في تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف على إكتساب المهارات المعرفية والفنية اللازمة لمتابعة العمليات المتعلقة بميزانية البرنامج الذي ينتمون إليه.

لذا فقد تولّت الوحدة إنجاز جملة من الدورات التكوينية في مجال إعداد و تنفيذ الميزانية وحول الحلول الفنية لملاءمة التصرف في المالية العمومية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف.

د- على مستوى متابعة عملية توزيع النفقات المشتركة بين البرامج والمحمّلة على ميزانية برنامج القيادة والمساندة.

تبعا للهيكلة الجديدة لميزانية وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، تم توزيع نفقات ميزانية الوزارة لسنة 2015 وميزانيتها لسنة 2016 حسب البرامج والبرامج الفرعية، وتبعا لملاحظات السيد وزير المالية المضمنة بمراسلته بتاريخ 05 جانفي 2016 حول المشروع السنوي للقدرة على الأداء للوزارة لسنة 2016، حرصت الوحدة على تكثيف مجهوداتها في مجال التنسيق مع رئيس برنامج القيادة والمساندة من أجل توزيع الإعتمادات المرسّمة بميزانية برنامج القيادة والمساندة والتي لم يتسنّ توزيعها على بقية البرامج والمتعلقة أساسا ببعض نفقات التأجير، نفقات وسائل المصالح، نفقات التدخل العمومي بعنوان نفقات التنمية ونفقات صناديق الخزينة. وكلّلت هذه المجهودات بإتفاق مع مصالح الإدارة العامة للمصالح المشتركة تم التوصل إليه خلال جلسة عقدتها الوحدة مع هذه المصالح في 21 أوت 2016، يقضي بالشّروع في عمليّة توزيع الإعتمادات في إطار سلسلة من جلسات العمل يتابعها ممثل عن الوحدة.

وفي هذا الإطار، نظمت وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بمقرها وبرئاسة السيدة رئيسة الوحدة جلستي عمل بتاريخ 11 أكتوبر 2016 بالنسبة للجلسة الأولى و31 أكتوبر 2016 بالنسبة للجلسة الثانية حول منهجية توزيع النفقات على مختلف برامج الوزارة وذلك بمشاركة السيدة مراقبة المصاريف العمومية وممثل عن وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة المالية و ممثلين عن الإدارة العامة للمصالح المشتركة.

هذا، وتم الإتفاق على تحديد أواخر شهر جانفي 2017 كتاريخ أقصى لإتمام عملية توزيع النفقات حتى يتسنى لرؤساء البرامج إعتماد هذا التوزيع وإعداد مشاريع ميزانياتهم لسنة 2018.

ه- على مستوى تركيز نظام رقابة معدّلة للنفقات و نظام رقابة داخليّة للميزانية.

أذن السيّد رئيس الحكومة ضمن الفصل الأوّل من قراره الصادر بتاريخ 7 أفريل 2014 المتعلق بضبط شروط وقواعد الرّقابة المعدّلة الممارسة من قبل مراقبي المصاريف العمومية على الوزارات المعنيّة بالتجارب النموذجية لنظام التصرف في الميزانية حسب الأهداف، بإعتماد الرّقابة المعدلّة بالنسبة للوزارات المعنية بالتجارب النموذجية لنظام التصرف في الميزانية حسب الأهداف والتي تستعمل ميزانيات مضبوطة حسب برامج و مهمات،

وتتمثل **الرقابة المعدّلة** كما تم تعريفها ضمن نفس الفصل من القرار المذكور في "ملاءمة إجراءات الرقابة المسبّقة على تعهّدات الوزارة بما يتماشى مع مستوى مخاطر التّصرف، كما تتمثّل في إرساء نظام يهدف إلى تخفيف الإجراءات العمليّة لصرف ميزانية الوزارة بإعفاء التعهدات بالنفقات التي يقلّ مبلغها عن الأسقف التي يتم تحديدها بالتنسيق مع مراقب المصاريف العمومية من التأشيرة المسبقة لهذا الأخير على أن تبقى هذه النفقات خاضعة لرقابته اللاحقة"،

هذا وحيث ضبط الفصل الثالث من قرار السيّد رئيس الحكومة المذكور الشّروط والإجراءات التي يتعيّن على الوزارات التقيّد بها لإعتماد نظام الرقابة المعدّلة والمتمثّلة في:

1- تقديم مطلب من طرف الآمر بالصرف إلى الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية في أجل أدناه ثلاثة أشهر قبل الإنطلاق الفعلي للعمل بهذا النظام،

2- إرساء نظام **رقابة داخلية** للميزانية بصفة تدريجية في أجل سنتين من تاريخ الإنخراط في نظام الرقابة المعدلة، يتضمن "مجموعة الإجراءات والوسائل التي يقع إعتمادها بقصد معالجة المخاطر وتوفير درجة معقولة من التأكد من جودة محاسبة الميزانية لتفادي مخالفة التراتيب الجاري بها العمل في ميدان الإنفاق العمومي والمحافظة على ديمومة الميزانية".

وحيث دعا السيد رئيس وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة المالية ضمن مراسلته المشار إليها بالمرجع أعلاه بتاريخ 17 جوان 2016 إلى الشروع في إعداد نظام رقابة داخلية للميزانية إستنادا لمقتضيات قرار السيد رئيس الحكومة المذكور وإلى

ما جاء بالمذكرة التوجيهية المصادق عليها من قبل اللجنة الوزارية لتنسيق وقيادة مشروع تطوير منظومة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف في جـلستها المنعقـدة بتاريخ 23 ديسمبر 2014،

تولّت وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة تبليغ سلطة الإشراف بالـوزارة بمقـتضى مراسـلتها عـدد 335/5033/2016 بتاريخ 13 جويلية 2016 بضرورة الشّروع في التعهد بإجراءات تركيز نظام الرقابة المعدلة للنفقات ونظام الرقابة الداخلية بالوزارة، وهي بصدد التنسيق مع مصالح الإدارة العامة للمصالح المشتركة بصفتها معنيّة بالعمليات المتعلقة بالميزانية،لإتخاذ الإجراءات اللازمة في الغرض، وتم في هذا السياق عقد جلسة عمل نظمتها وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف مع مصالح الإدارة العامة للمصالح المشتركة بتاريخ 09 نوفمبر 2016.

مع الإشارة أنّه، وفي إطار الإعداد لدخول هذه المرحلة و تسهيل عملية تركيز نظامي الرّقابة المذكورين، شرعت الوحدة في تنظيم دورات تكوينية لفائدة إطارات وأعوان الإدارات المركزية بالوزارة في مجال البرمجة السنوية للنفقات، الرقابة المعدلة للنفقات والرقابة الداخلية للميزانية.

V- تركيز منظومة اعلامية خاصة بمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف (الملحق عدد7)

1.وضع قاعدة معطيات لجمع المعلومات والوثائق المتعلقة بمشروع تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

في هذا الإطار واصلت وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالتنسيق مع مصالح الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية تحيين خانة إلكترونية خاصة بوحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف على مستوى صفحة الإستقبال لموقع الواب الرسمي للوزارة.

وتحتوي هذه الخانة على الخانات الفرعية التالية:

- مشاريع القدرة على الأداء للوزارة لسنوات 2015 – 2016
- التقرير السنوي للقدرة على الأداء للوزارة لسنة 2015
- الملف التأليفي لسنة 2017
- أنشطة التكوين

- المتدخلون في المنظومة
- ميزانية الوزارة لسنة 2016
- الإطار القانوني والترتيبي الذي يحتوي بدوره على:

* أوامر إحداث الوحدة

* مناشير السيد رئيس الحكومة المتعلقة باعداد مشاريع ميزانية الدولة وإطار القدرة على الأداء للسياسات العمومية

* منشورات أخرى

هذا و تتواصل مجهودات الوحدة من أجل تطوير و إثراء الخانة الإلكترونية الخاصة بها .

2.أشغال تحضيرية لإرساء نظام معلوماتي:

في إطار الإستعداد لإرساء نظام معلوماتي خاص بمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة تم التنسيق مع وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة المالية قصد تمكين الوزارة من التعرف على تجارب الوزارات النموذجية المتقدمة في هذا المجال وتم لهذا الغرض التعرف على تجربتي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على النحو التالي:

- عقد إجتماع يوم 15 أفريل 2016 بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تم فيه التعرف على ملامح تجربتها في هذا المجال بحضور ممثلين عن وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة وبحضور ممثلين عن الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية وممثل عن وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة المالية.

وفي هذا الإطار تم عقد إجتماع في الغرض مع ممثلي الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية بالوزارة حول النظر في سبل وآليات تركيز نظام معلوماتي مماثل بالوزارة، وتم الإتفاق فيه على الشروع في إحداث منظومة إعلامية تمكّن من تسجيل ومتابعة جميع المعطيات المتعلقة بإطار القدرة على الأداء للوزارة لفائدة الوحدة ورؤساء البرامج كمرحلة أولى تمهّد لإرساء نظام معلوماتي يوفر المعطيات المحينة واللازمة للمتدخلين في المنظومة لإحتساب مؤشراتهم و قيس مدى تحقيق أهدافهم والوحدة بصدد إعداد المعطيات اللازمة لذلك.

- تجربة تركيز نظام معلوماتي بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، بصفتها وزارة نموذجية في هذا المجال، لم تصل مراحل إنجازها إلى المرحلة النهائية، فقد تمّ

التنسيق مع "الإدارة العامة للتمويل والإستثمارات والهياكل المهنية" بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، وتمّ عقد جلسة عمل بتاريخ 18 نوفمبر 2016 تم فيها الاطلاع على تطبيقيتين إعلاميتين "فادي" و"فريال" اللتين تم إحداثهما بهذه الإدارة لتسهيل عملية إعداد الميزانية وتنفيذها على المستوى المركزي حسب المنظور البرامجي.

ولمزيد التنسيق مع الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية لتركيز منظومة معلوماتية خاصة بالتصرف في الميزانية حسب الأهداف، تولت الوحدة إحالة نسخة رقمية من الملف التأليفي للقدرة على الأداء للوزارة لسنة 2017 قصد الشروع في إعداد الروابط الرقمية حسب البرامج والبرامج الفرعية تبعا لجداول الميزانية وجداول القدرة على الأداء وذلك لإعتمادها في الصياغة النهائية للمنظومة الإعلامية الخاصة بمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

هذا وتجدر الإشارة أن وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة الفلاحة تعمل على إتمام المشروع المتعلق بتركيز نظام معلوماتي ميزانياتي والمصادقة عليه في إطار إتفاقية تعاون مع الإتحاد الأوروبي في المجال تحت إشراف وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة المالية، قصد تعميمه على جميع الوزارات النموذجية والمعنية بمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف حال المصادقة على المشروع بالتنسيق مع وزارة المالية.

VI- تعميم منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف على الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية وعلى مؤسسة الملكية العقارية (الملحق عدد8)

الإنخراط في تجربة تعميم منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف على الإدارات الجهوية لأملاك الـــدولة والشؤون العقارية.

يعتبر تعميم منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف على الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية من أولويات أشغال الوحدة في هاته المرحلة خصوصا وأن إستراتيجية الوزارة تتجه إلى توسيع صلاحيات الإدارات الجهوية وتكريس مبدأ اللامركزية.

وحيث أن للإدارات الجهوية لأملاك الدولـة والشؤون العقارية أهمية بالغة في تنفيذ سياسة الوزارة بصفتها تسهر على إنجاز برامجها وتمثلها على المستوى الجهوي، فقد تركّزت مجهودات وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف حول دراسة مختلف الأطر والآليات الممكن اعتمادها لتركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بهذه الإدارات.

وحيث يقتضي تركيز المنظومة بالإدارات الجهوية توفير جملة من الآليات والوسائل من بينها توفير الدّعم المادي والبشري واللّوجستي (مثل التّرفيع في حصّة الإدارات الجهويّة من الإعتمادات المرسمة بميزانية الوزارة، تكثيف عمليآّت تكوين إطارات وأعوان هذه الإدارات وتوفير المنظومات الإعلامية المتعلقة بالتصـرف الإداري والمالي للأعوان وغير الأعوان).

وفي إنتظار توفّر هذه الآليات والوسائل، فقد إرتأت وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف الشروع في مساعدة الإدارات الجهوية على الإنخراط في منظومة التصرف حسب الأهداف على مستوى أنشطتها وذلك بإقتراح إعادة صياغة مشمولاتها حسب منظور برامجي يجعلها تتوزع بين البرامج الأربعة المذكورة سلفا والمتمثلة في: برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية، برنامج التصرف في العقارات الفلاحية، برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها وبرنامج القيادة والمساندة.

وفي إطار الإعداد للمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2017، تولت الوحدة التنسيق مع رؤساء البرامج قصد الأخذ بعين الإعتبار لمشمولات الإدارات الجهوية ودورها في إنجاز أنشطة البرامج والتقيد بالمحاور الإستراتيجية كالأخذ بعين الإعتبار لمستلزمات هذه الأخيرة المادية واللوجستية والبشرية التي تحتاج إليها، كما حرصت الوحدة على تشريك الإدارات الجهوية في الدورات التكوينية المنظمة في مجال التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

ضبط و تحديد برامج وأهداف ادارة الملكية العقارية:

تعتبر مؤسسة الملكية العقارية مؤسسة عمومية ذات صبغة إداريــة تتمتع بالشخصية المدنية والإستقلال المالي و بميزانية ملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة بمقتضى الفصل 36 من القانون عدد 66 لسنة 1970 المؤرخ في 31 ديسمبر 1970 المتعلق بقانون المالية لسنة 1971،

وحيث تساهم هذه المؤسسة الملحقة بوزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية بمقتضى القانون عـدد 61 لسنة 1991 المؤرخ في 22 جويلية 1991 في تنفيذ سياسة الوزارة وإستراتيجيتها من خلال المهام المنوطة بعهدتها والمتمثلة أساسا في مسك وتحيين السجل العقاري.

وتبعا لقرار السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية يتعلق بالإذن في الشروع في إنجاز الأشغال الخاصة بتركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بإدارة الملكية

العقارية والإعداد لإبرام عقد أهداف مع هذه الإدارة شرعت وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة في عقد جلســات عمــل لمناقشة وتحديد خارطة برامج ادارة الملكية العقارية ومراجعة المحاور والأهداف الإستراتيجية حيث تم التوصل إلى ضبط المحاور الإستراتيجية لإدارة الملكيّة العقاريّة المتمثلة في المحورين الرئيسيين التاليين:

- مسك السجل العقاري
- حفظ السجل العقاري

وتبعا لورشتي العمل التي تم تخصيصهما يومي 18 و 19 أكتوبر 2016 لفائدة رؤساء هياكل ادارة الملكية العقارية وفريق العمل المكلف بمهمة تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بمؤسسة الملكية العقارية، تمت مراسلة السيد حافظ الملكية العقارية في الثلاثية الرابعة من سنة 2016 وتحديدا بتاريخ 27 أكتوبر 2016 قصد تحديد موعد لجلسة عمل يحضرها رؤساء هياكل ادارة الملكية العقارية لتحديد الصيغة النهائية لأهداف ومؤشرات قيس الأداء المقترحة.

VII- أشغال مختلفة

بالإضافة إلى الأشغال اليومية التي تقوم بها وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة والمتمثلة في:

- التنسيق المستمر مع جميع هياكل الوزارة من أجل التأطير وتوفير الدعم بما يمكن من الإلتزام بمضمون مشروع القدرة على الأداء.
- التنسيق المتواصل مع وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة المالية بخصوص التوجهات والأولويات الخاصة بكل مرحلة من مراحل إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.
- عقد إجتماعات داخلية بالوحدة لضبط التصورات وبرنامج عمل لكل مرحلة بحسب التقدم في إنجاز مشروع تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
- التنقل إلى مختلف هياكل الوزارة قصد متابعة بعض الأشغال المتعلقة بتركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف على مستوى هذه الهياكل كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
- إعداد التقارير الخاصة بالثلاثي الرابع من سنة 2015 والثلاثي الأول- الثاني- الثالث لسنة 2016 حول نشاط الوحدة.

- المشاركة في أشغال لجنة تنقيح التنظيم الهيكلي بالوزارة.

- المشاركة في الإجتماعات الدورية الخاصة بوحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف للوزارات النموذجية بوزارة المالية.

- -المشاركة في الإجتماعات المنعقدة حول ضبط و تحديد برنامج الوزارة لسنة 2016.

- المشاركة في بلورة مقترحات حول مشروع قانون المالية لسنة 2017.

- المشاركة في الإجتماعات المنعقدة حول توسيع صلاحيات الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية.

- المشاركة في ملتقيات تكوينية في مجالات مختلفة متعلقة بمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

- المشاركة في ورشات عمل يومي 5 و 6 أكتوبر حول موضوع قيادة التغيير بوزارة المالية.

- المشاركة في أشغال ملتقى اختتام أشغال منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية لسنة 2016 بتاريخ 20 أكتوبر 2016 حول:

« une gouvernance efficace au service de la transition politique et de la prospérité économique en Tunisie »

- متابعة دورة تكوينية حول تطوير النظام المحاسبي للدولة التونسية بتاريخ 13 ديسمبر 2016 بوزارة المالية.

- متابعة دورة تكوينية حول اعداد logigrammes في إطار إرساء نظام الرقابة الداخلية بتاريخ 14 ديسمبر 2016 بوزارة المالية.

و السلام